حالة دراسية

دور وكلاء الإعسار - المرحلة التمهيدية

عمّان، 2024

وزارة التخطيط والتعاون الدولي
Ministry of Planning and International Cooperation

دائرة مراقبة الشركات
Companies Control Department

مؤسسة التمويل الدولية، أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يتركَّز عملها على القطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة. وتعمل المؤسسة في أكثر من 100 بلد في أنحاء العالم، حيث تستخدم رؤوس أموالها وخبراتها ونفوذها لتهيئة الأسواق وإيجاد الفرص في البلدان النامية. وفي السنة المالية 2024، التزمت/تعهدت المؤسسة بتقديم مستوى قياسي من التمويل بلغ 56 مليار دولار إلى شركات ومؤسسات مالية خاصة في البلدان النامية، مُعوِّلة على حلول القطاع الخاص وتعبئة رؤوس الأموال الخاصة لخلق عالم خال من الفقر على كوكب صالح للعيش فيه. وللمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمؤسسة: www.ifc.org

مؤسسة التمويل الدولية © [2024]. جميع الحقوق محفوظة
2121 بنسلفانيا أفنيو، نورث ويست
واشنطن العاصمة 20433
الموقع الإلكتروني: www.ifc.org

حقوق النشر والتأليف لمادة هذا العمل محفوظة. ونسخ أجزاء من هذا العمل أو كله و/أو نقله من دون الحصول على إذن هو مخالفة للقانون المعمول به. ولا تضمن مؤسسة التمويل الدولية دقة المحتوى المشمول في هذا العمل أو موثوقيته أو اكتماله، أو للاستنتاجات أو الأحكام الوادرة فيه، ولا تقبل تحمل أي مسؤولية أو مسؤولية قانونية عن أي سهو أو أخطاء (بما في ذلك دون حصر الأخطاء الطباعية والأخطاء الفنية) في المحتوى أي كانت، وعن الاعتماد عليه.

المحتويات

الفصل الأول: مقدمة	1
1 – 1 الهدف	1
الفصل الثاني: تعيين وكيل الإعسار والأدوار المنوطة به	2
2 – 1 تعيين وكيل الإعسار	2
2 – 2 الأدوار	3
2 – 3 خطة إعادة التنظيم المُعدة مُسبقًا	3
الفصل الثالث: الإجراءات الأولية بعد تعيين وكيل الإعسار	5
3 – 1 نظرة عامة	5
3 – 2 طلب المعلومات	5
3 – 3 الاجتماع مع أصحاب المصلحة المعنيين	6
3 – 4 جرد الأصول	7
3 – 5 مطالبات الدائنين	7
3 – 6 واجبات وكيل الإعسار والتزاماته	8
الفصل الرابع: الإجراءات في حالة وجود السلطة في يد المدين	9
4 – 1 نظرة عامة	9
4 – 2 مراقبة البيانات المالية	9
4 – 3 الإشراف العام	9
الفصل الخامس: الإجراءات في حالة تولي وكيل الإعسار إدارة أعمال المدين	11
5 – 1 نظرة عامة	11
5 – 2 الفهم المبدئي للمدين	11
5 – 3 زيارة الموقع	12
5 – 4 السلطة	13
5 – 5 إدارة المخاطر	13
الفصل السادس: تمثيل الدائنين	14
الفصل السابع: تقرير المرحلة التمهيدية	15
الفصل الثامن: تقرير المرحلة التمهيدية - دراسة حالة	18
الملحق رقم 1: قائمة طلب المعلومات	28
الملحق رقم 2: قائمة الجرد	30
الملحق رقم 3: قائمة الدائنين	31

الفصل الأول
مقدمة

1 - 1 الهدف

إن الهدف من دراسة هذه الحالة، هو تناول المبادئ والإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون الإعسار الأردني رقم 21 لسنة 2018 («قانون الإعسار») المتعلقة بالمرحلة التمهيدية من إجراءات الإعسار. تقدم هذه الدراسة إرشادات عملية حول الجوانب المختلفة للمرحلة التمهيدية، مع التركيز على تقرير المرحلة التمهيدية («التقرير») الذي يصدره وكيل الإعسار («الوكيل»).

تنقسم إجراءات الإعسار المبينة بالتفصيل في المادة 5 من قانون الإعسار إلى المراحل التالية:

أ) المرحلة التمهيدية وتبدأ من تاريخ صدور قرار المحكمة بالبدء في إجراءات إشهار الإعسار وتُخصَص لحصر ذمة الإعسار ودائني المدين وجمع معلومات عن أعماله وتبويب وتحليل هذه المعلومات للتوصل إلى أسباب الإعسار ومدى قابلية أعماله للاستمرار.

ب) مرحلة إعادة التنظيم وهي المرحلة التي تلي المرحلة التمهيدية مباشرة ما لم يُقدَّم طلب تصفية، وتتم الموافقة عليه قبل البدء في هذه المرحلة. وخلال هذه المرحلة يعمل المدين على التوصل إلى اتفاق مع دائنيه على خطة إعادة التنظيم.

ج) مرحلة التصفية وتُخصَّص لتصفية أصول المدين وتبدأ عند تعذُر إعادة التنظيم لاستحالة استمرار أعمال المدين، أو تعذُر الموافقة على خطة إعادة التنظيم أو تعذُر تنفيذها بعد الموافقة عليها.

تحقق تقارير المرحلة التمهيدية عدة أغراض رئيسية على النحو المفصَّل أدناه، مع التركيز بشكل رئيسي على توفير معلومات كافية لدعم عملية صنع القرار فيما يتعلق بمتابعة خطة إعادة التنظيم:

(1) **الشفافية**: يضمن التقرير أن يكون لدى جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الدائنون والمدينون والمحكمة، فهم واضح ومتسق لإجراءات الإعسار.

(2) **المساءلة**: يساعد التقرير في مراقبة تصرفات وقرارات وكيل الإعسار وضمان التزامه بالمتطلبات القانونية والإجرائية.

(3) **تتبع التقدم المحرز**: يقدم التقرير سردًا تفصيليًا للتقدم المحرز خلال عملية الإعسار.

(4) **اتخاذ القرارات**: يساعد التقرير المحكمة والأطراف المعنية الأخرى في اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على الوضع الحالي والتطورات في إجراءات الإعسار.

الفصل الثاني:

تعيين وكيل الإعسار والأدوار المنوطة به

2 - 1 تعيين وكيل الإعسار

يجوز تقديم طلب إشهار الإعسار من قبل الشركة المدينة («المدين») وأي من دائنيها ومراقب عام الشركات.

ويجب على المدين أن يدرج في طلبه إقراراً يفيد بدخوله مرحلة الإعسار الوشيك أو الفعلي وتقديم المستندات التالية: [1]

- تقريراً يتضمن أسباب الإعسار وتحليلًا لمستقبل النشاط الاقتصادي.
- شهادة صادرة عن جهة تسجيل المدين تبين تاريخ تسجيله وتسلسل أي تغييرات حاصلة عليه.
- القيود المالية والمحاسبية للمدين بما في ذلك الميزانية والبيانات المالية أو الدفاتر التجارية للسنوات المالية الثلاث التي تسبق تقديم الطلب.
- كشف بالأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للمدين مع بيان قيمة كل منها، وموقعها والمعلومات المتعلقة بها وفقا للسجلات الرسمية وما إذا كانت هذه الأموال خاضعة لإجراءات تنفيذ عليها أو موضوعة تأمينا لدين أو انها موضوع حق امتياز مع بيان قيمة الديون المترتبة عليها.
- قائمة بدائني المدين تتضمن اسم كل منهم وعنوانه ومبلغ الدين وأصل ذلك الدين وتاريخ نشأته واستحقاقه.
- قائمة بمديني المدين تتضمن اسم كل منهم وعنوانه ومبلغ الدين المستحق له وأصل ذلك الدين وتاريخ نشأته واستحقاقه.
- كشف بالإجراءات القضائية المقامة من المدين أو عليه.
- أي مستندات أخرى متعلقة بالطلب.

تدرس المحكمة الطلب وتصدر قرار إشهار الإعسار وتعيين وكيل الإعسار.

وفيما يلي عملية تنفيذ خطة إعادة التنظيم:

1 المادة (8)

2 - 2 الأدوار

اعتمادًا على الجهة التي تتقدم بطلب إشهار الإعسار، يضطلع وكيل الإعسار بأدوار مختلفة خلال المرحلة التمهيدية.

إذا كان طلب إشهار الإعسار مقدمًا من المدين يحتفظ المدين بصلاحية تسيير أعماله المعتادة (أي تكون السلطة في يد المدين) تحت إشراف وكيل الإعسار.[2]

في هذا السيناريو، يؤدي وكيل الإعسار دورًا رقابيًا على المدين بينما يواصل الأخير ممارسة أعماله أثناء صياغة خطة إعادة التنظيم التي سيتم تقديمها إلى دائنيه والاتفاق عليها معهم. وينطوي هذا الدور الرقابي على ما يلي:

(1) **الرقابة المالية:** يراقب وكيل الإعسار الوضع المالي للمدين باستمرار، مع التركيز بشكل رئيسي على التدفق النقدي، لضمان استمرار أعمال الشركة.

(2) **إدارة الأصول:** يشرف وكيل الإعسار على إدارة أصول الشركة المدينة وحمايتها لضمان الحفاظ على قيمتها لصالح الدائنين.

(3) **الامتثال:** يضمن وكيل الإعسار توافق جميع الإجراءات المتخذة أثناء عملية إشهار الإعسار مع المتطلبات القانونية والتنظيمية، مما يقلل من مخاطر النزاعات القانونية.

(4) **التواصل مع أصحاب المصلحة:** يتواصل وكيل الإعسار مع الدائنين والموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين باستمرار، لإبقائهم على اطلاع على كافة التطورات ولمعالجة أي مخاوف أو تساؤلات قد تنشأ لديهم.

(5) **إعداد التقارير:** يقدم وكيل الإعسار تقارير إلى الدائنين والمحكمة لبيان التقدم المحرز في إجراءات الإعسار بالتفصيل وللمساعدة في تحديد أفضل الخيارات للمضي قدمًا.

وفي حال كان الطلب مقدما من الدائنين أو المراقب فتُعلق صلاحيات الشركة المدينة في إدارة أموال ذمة الإعسار والتصرف فيها، ويقوم وكيل الإعسار بممارسة هذه الصلاحيات في حدود تسيير الأعمال المعتادة (أي تكون السلطة في يد وكيل الإعسار).[3]

سيضطلع وكيل الإعسار بنفس المسؤوليات المبينة أعلاه في دور المراقبة، ولكنه سيضطلع بهذه المسؤوليات من خلال الاحتفاظ بالسيطرة المباشرة على أصول وعمليات الشركة المدينة أثناء صياغة خطة إعادة التنظيم.

ومن النقاط المهمة التي تجدر الإشارة إليها أنه يجوز لدائني الشركة المدينة أو وكيل الإعسار في أي وقت بعد إشهار الإعسار ولأسباب مبررة أن يطلبوا من المحكمة أن تقرر وقف صلاحية المدين في إدارة ذمة الإعسار والتصرف فيها (عندما يكون المدين مسيطرًا على شؤونه)، أو أن تبقيها في يده إذا ثبت أن ذلك يحقق مصلحة النشاط الاقتصادي ويحمي دائني الإعسار.[4]

2 - 3 خطة إعادة التنظيم المُعدة مُسبقًا

في السيناريو الذي يعتبر فيه أن أعمال المدين لا تزال قابلة للاستمرار، ينص قانون الإعسار على آلية يمكن للمدين من خلالها تفادي وضع الإعسار الوشيك (إعادة تنظيم مُعد مُسبقًا). يمكن أن يتم ذلك من خلال اتفاق مع دائنيه يتم التوصل له خارج إجراءات المحكمة أو في المراحل المبكرة لإشهار الإعسار، على أن يتم ذلك بموافقة المحكمة.[5]

وللمدين أن يتوصل مع دائنيه إلى تسوية تأخذ شكل خطة إعادة تنظيم مُعدة مُسبقًا، بهدف ضمان أعلى نسبة سداد لديونهم واستمرار النشاط الاقتصادي.

---

2 المادة 17(أ)

3 المادة 17(ب)

4 المادة 17(ج)

5 المادة 69

يتمثل دور وكيل الإعسار في هذا السيناريو بشكل أساسي في إعداد تقرير يتضمن تقييمًا شاملاً لمقترح الخطة الذي قدمه المدين، على أن يقوم الدائنون بالتصويت على المقترح بعد ذلك، وينبغي أن يتضمن هذا التقرير ما يلي:

- رأي وكيل الإعسار فيما إذا كانت الخطة تتضمن المعلومات المنصوص عليها في قانون الإعسار والمعلومات اللازمة لتمكين المحكمة والدائنين من اتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- مدى معقولية الافتراضات التي تقوم عليها خطوات إعادة التنظيم والتدفقات النقدية المتوقعة الواردة في الخطة.
- رأي وكيل الإعسار فيما إذا كان مبلغ المديونية المتوقع للدائنين تحصيله من خلال الخطة أكبر من المبلغ المتوقع تحصيله في حالة تصفية أصول المدين.
- رأي وكيل الإعسار فيما إذا كانت الخطة المقدمة تحسّن من إمكانية تحصيل ديون الدائنين.
- رأي وكيل الإعسار إذا كان يعتقد أن أيًا من الدائنين أو فئات الدائنين لن يحصل من تنفيذ الخطة على مبالغ أقل مما سيحصلون عليه من تصفية أصول المدين.
- رأي وكيل الإعسار فيما إذا كان يجوز الطعن في أيّ مبالغ مستحقة لأشخاص ذوي علاقة بالمدين.
- الآثار المترتبة عن عجز المدين من الاستمرار في أيِّ إجراءات قضائية أو تنفيذ أيِّ إجراء منصوص عليه في الخطة.

الفصل الثالث

الإجراءات الأولية بعد تعيين وكيل الإعسار

3 - 1 نظرة عامة

كما ذكرنا من قبل، يتمثل دور وكيل الإعسار في عملية إعادة الهيكلة التي يقودها المدين في تقديم الدعم إلى المدين لتصحيح أوضاعه المالية والإدارية، وتزويد الدائنين بمعلومات وتحليلات دقيقة، ومتابعة تنفيذ خطة إعادة التنظيم وفقاً لأحكام قانون الإعسار. وهناك العديد من المسائل العملية التي يجب مراعاتها في هذا الدور.

عند تعيين وكيل الإعسار لمراقبة المدين ومساعدته في وضع خطة إعادة التنظيم، يجب على وكيل الإعسار تحديد ما يجري في الشركة وما الذي يجب تغييره من أجل إحداث تحول في الشركة من خلال خطة إعادة تنظيم ناجحة.

وقبل النظر في وضع تفاصيل خطة إعادة التنظيم، فإن أحد الاعتبارات الرئيسية تكمن في التدفق النقدي للمدين وقدرته على تمويل عملياته الجارية من خلال عملية إعادة الهيكلة. وقد يشمل جزء من هذا الاعتبار، دعم إعداد توقعات التدفق النقدي لفترة 13 أسبوعًا قادمة، من أجل إثبات أن المدين يمتلك أموالاً نقدية كافية للعمل في هذه المرحلة من العملية.

ويشبه الدور الذي يتم الاضطلاع به في عملية إعادة هيكلة يقودها وكيل الإعسار؛ الدور الذي يتم الاضطلاع به في عملية إعادة هيكلة يقودها المدين فيما يتعلق بالمعلومات المطلوب الحصول عليها والتحليل الذي يتعين استكماله فيما يتعلق بالأعمال وجدوى خطة إعادة التنظيم.

يتمثل الفرق الرئيسي في أن وكيل الإعسار يتولى السيطرة المباشرة على أصول المدين أثناء وضع خطة إعادة التنظيم وتسيير العمليات الجارية للشركة.

النقاط التالية هي الإجراءات الرئيسية التي يجب اتخاذها عند تعيين وكيل الإعسار في البداية كوكيل إعسار على المدين، سواء لأداء دور المراقبة أو عندما يتولى وكيل الإعسار السيطرة المباشرة على شؤون المدين.

3 - 2 طلب المعلومات

من أجل تحديد أفضل مسار للعمل على إجراءات الإعسار، لا بد من أن يجمع وكيل الإعسار بعد تعيينه كافة المعلومات المطلوبة لتسهيل إجراء تحقيقات شاملة حول الوضع المالي للمدين. ويتم إرسال طلب المعلومات هذه إلى مدير/مديري الشركة المدينة لكي يقدموا تفاصيل عن أعمال الشركة وممتلكاتها وشؤونها وظروفها المالية.

من أجل تمكين وكيل الإعسار والمحكمة والأطراف التي تتأثر بالعملية (بما في ذلك الدائنون) من إجراء تقييم معقول لاحتمالات إعادة الهيكلة؛ يُعد الوصول إلى جميع المعلومات ذات الصلة بأعمال المدين وشؤونه المالية أمرًا ضروريًا، حيث يؤدي وكيل الإعسار دورًا حاسمًا في جمع المعلومات عن الشركة المتعثرة ماليًا من المديرين وأصحاب المصلحة والمستثمرين. وتتمثل مهمته في جمع المعلومات الكافية والمساعدة في تقييم الخيارات المتاحة لإعادة الهيكلة (أو المساعدة في وضع الخيارات المتاحة لإعادة الهيكلة إذا كان لوكيل الإعسار سلطة التحكم في أصول المدين).

ينبغي على وكيل الإعسار تقييم المخاطر التي ينطوي عليها السعي إلى إعادة الهيكلة، بما في ذلك تحليل الموارد المالية الحالية والمعروض النقدي، وقاعدة بيانات الموظفين، وقابلية استمرار العمليات. وفي سبيل تحقيق ذلك، يجب عليه جمع معلومات شاملة عن وضع ديون الشركة وعملياتها وأدائها المالي.

من المهم فهم العلاقة مع الدائنين، حيث يجب على المدين الحصول على موافقة الدائنين على أي خطة لإعادة التنظيم.

ويعتبر التركيز على العلاقات الرئيسية، ولا سيما العلاقات مع الدائنين، أمرًا مهمًا بشكل خاص عندما يكون هناك ضغط من الدائنين.

يعتبر الاجتماع مع المديرين وكبار الموظفين أمرًا حيويًا لفهم الوضع الحالي للشركة وإمكاناتها. وغالبًا ما توجد صعوبة في الوصول إلى المعلومات الدقيقة، مما يتطلب من وكيل الإعسار توظيف معرفته وخبرته المحلية لتجاوز العقبات وجمع البيانات الضرورية.

من المهم أيضًا أن يفهم وكيل الإعسار الموقف فيما يتعلق بالموظفين، حيث قد يحتاج إلى دعمهم المستمر وسيحتاج أن يطلب من المحكمة تعديل عقد عمل أو إنهائه إذا لزم الأمر.[6]

مُرفق مثال على طلب المعلومات في الملحق 1.

وبالإضافة إلى طلب المعلومات، فمن الأهمية أيضًا أن يأخذ وكيل الإعسار في الاعتبار الأسئلة التالية عند تقييم جدوى خطة إعادة التنظيم التي يقودها المدين:

- هل تثق في الإدارة (من حيث الكفاءة و/أو النزاهة)؟
- هل تفهم المعلومات المالية التي تم تقديمها وتعتبرها دقيقة وكاملة وذات مصداقية؟
- هل تفهم لماذا يوجد ضعف في أداء العمل حاليًا (أو فيما مضى)؟
- هل تعتمد الشركة اعتمادًا كبيرًا على حدوث تغيير كبير في الحظوظ أو الثروات للعودة إلى وضع تحقيق الأرباح و/أو توليد السيولة؟
- هل يُطلب من البنك إقراض المزيد من الأموال/جدولة الالتزامات/تغيير ملف استهلاك الدين؟
- في هذه الحالة، هل يُعد الوضع خطيرًا من حيث حجم القرض أو خصائصه أو حدوث العجز عن السداد؟

3 - 3 الاجتماع مع أصحاب المصلحة المعنيين

يتمثل أحد المحاور الرئيسية لإجراءات الإعسار في حماية مصالح جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وبعد تعيين وكيل الإعسار، فمن الأهمية بمكان أن يجتمع وكيل الإعسار مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين أو يتواصل معهم بالمراسلات من أجل ضمان عملية إعسار شفافة وفعالة وعادلة. وفيما يلي مثال على أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين من المرجح أن يُطلب من وكيل الإعسار التواصل معهم:

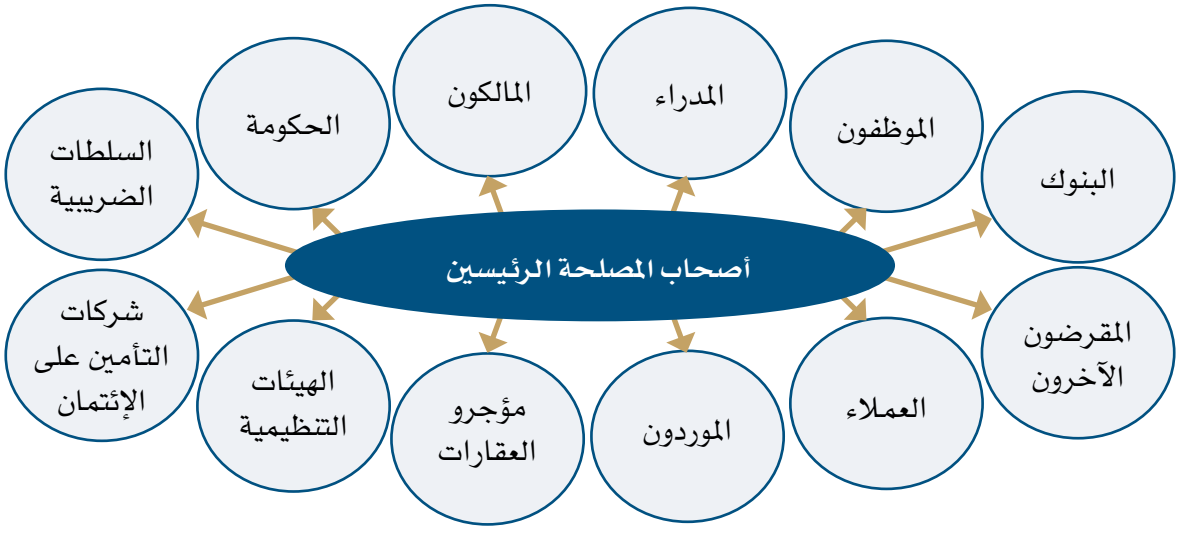

6 المادة 31

والغرض من هذا التواصل هو الحصول على المعلومات المطلوبة للمساعدة في إجراءات الإعسار، وكذلك الحصول على الدعم المستمر من أصحاب المصلحة الرئيسيين خلال عملية الإعسار.

سيكون لدى أصحاب المصلحة أسئلة رئيسية فيما يتعلق بعملية الإعسار، ومع تقدم الحالة، ستتولد أسئلة عن جدوى أي خطة إعادة تنظيم يتم إعدادها واقتراحها. وكما هو موضح في المثال أدناه، فستتعلق هذه الأسئلة بالمسائل الرئيسية داخل الشركة وعلى النحو التالي:

المشكلة	السبب
السيولة (cash)	السيولة قصيرة/متوسطة المدى القدرة على جمع أموال إضافية؟
التجارة	الأعمال السابقة والمستقبلية
المكانة السوقية	كيف تُقارَن بالمنافسين؟
أصحاب المصلحة	ما مدى قوة علاقاتها الرئيسية؟
الأخبار السيئة	هل يوجد أي أخبار سيئة تم التكتم عليها؟
معلومات الإدارة	هل هي دقيقة وموثوقة ومناسبة التوقيت؟
مهارات الإدارة وخبراتها	هل فريق الإدارة كفؤ في ظل الظروف الحالية؟
خطة الأعمال	كيف يخططون لتحويل مسار العمل إلى الأفضل؟

3 - 4 جرد الأصول

من بين الأدوار التي يضطلع بها وكيل الإعسار، إعداد قائمة بجرد أصول المدين وحقوقه على أن يتم إرفاق القائمة لاحقًا بتقرير المرحلة التمهيدية[7]. وينبغي أن تحتوي هذه القائمة على تقدير لقيمة أصول وحقوق المدين وأن تتضمن وصفًا وافيًا لكل أصل أو حق بما في ذلك مكان وجوده ورقم تسجيله وأي حجز أو حق قائم عليه.

ولدعم إنشاء قائمة الجرد، ينبغي على وكيل الإعسار زيارة المباني التي توجد فيها الأصول للتحقق من وجود الأصول وحالتها، مع التأكد من استخدام سجلات وتقييمات دقيقة.

يجب تقدير كل أصل على أساس القيمة السوقية العادلة، ويمكن استخدام القيم التقديرية الواردة في البيانات المالية ما لم تكن هناك أسباب موضوعية للاعتقاد بأن المعلومات غير دقيقة أو قديمة. وفي هذه الحالة، يمكن للمحكمة (بناءً على طلب وكيل الإعسار) تعيين خبير لتقدير قيمة أي أصول.

ويجب أن تتضمن قائمة الجرد أيضاً جميع الديون المستحقة للمدين، مع بيان أسماء المدينين وقيمة الديون وتاريخ استحقاقها.

مرفق نموذج قائمة الجرد في الملحق رقم 2.

3 - 5 مطالبات الدائنين

يتعين أيضًا على وكيل الإعسار إعداد قائمة بالدائنين بناءً على طلبات التحقق من المطالبات المقدمة من الدائنين في غضون 30 يومًا من نشر قرار إشهار الإعسار[8]. ينبغي تقديم طلبات التحقق من المطالبات إلى وكيل الإعسار كتابةً مع المستندات المرفقة بها.

7 المادة 60

8 المادة 62

يجب على وكيل الإعسار مراجعة مطالبات الديون المسجلة للتأكد من صحتها ثم تصنيفها وإدراجها في قائمة الدائنين. يجب أن تتضمن هذه القائمة تعريفًا بالدائن ومبلغ الدين وتصنيفه كدين مضمون أو دين ممتاز أو دين غير مضمون أو أحد الديون الأدنى في مرتبة الأولوية. وبمجرد الانتهاء من إنشاء قائمة الدائنين، يجب ضمها إلى تقرير المرحلة التمهيدية الصادر من وكيل الإعسار.

ينبغي إدراج الديون التي يعتبرها وكيل الإعسار غير مثبتة بشكل كافٍ في قائمة مستقلة، مع بيان سبب عدم إدراجها في قائمة الدائنين.

مرفق نموذج قائمة الدائنين في الملحق رقم 3.

3 - 6 واجبات وكيل الإعسار والتزاماته

كجزء من أي تعيين في إجراءات الإعسار، على وكيل الإعسار أن يؤدي واجباته مع توخي العناية الواجبة والأمانة المطلوبة وأن يلتزم الحياد مع جميع الجهات التي تتأثر بإجراءات الإعسار[9]. ومن أجل ضمان الامتثال بجميع الالتزامات القانونية، يجب أن يراعي وكيل الإعسار ما يلي:

(1) **التصرف بحسن نية:** على وكيل الإعسار توخي الأمانة والنزاهة طوال فترة تعيينه، واتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدائنين وذمة الإعسار.

(2) **واجب العناية:** على وكيل الإعسار ممارسة مستوى معقول من العناية والمهارة والاجتهاد أثناء القيام بأي تصرفات في إجراءات الإعسار.

(3) **الاستقلالية:** على وكيل الإعسار التأكد من تفادي تعارض مصالحه الشخصية مع الواجبات التي تقع على عاتقه تجاه جميع أصحاب المصلحة الآخرين.

(4) **الشفافية والمساءلة:** على وكيل الإعسار المحافظة على الشفافية التامة طوال فترة تعيينه وإبلاغ المحكمة والدائنين بالمستجدات أولًا بأول لضمان المساءلة عن جميع الإجراءات والقرارات.

وتمتد متطلبات الامتثال للواجبات والالتزامات المختلفة المنصوص عليها في قانون الإعسار لتشمل وكيل الإعسار في أي من الدورين اللذين قد يتم تعيينه للقيام بهما. ومع ذلك، يجب توخي المزيد من الحذر فيما يتعلق بهذه الواجبات والالتزامات عندما يقود وكيل الإعسار عملية إعادة الهيكلة بسبب زيادة المخاطر المرتبطة بهذا المستوى من السيطرة.

ويضمن الامتثال لهذه الواجبات أن يدير وكيل الإعسار عملية الإعسار بإنصاف وفعالية. وهذا يحمي مصالح جميع الأطراف المعنية، سواء كان ذلك في عملية يقودها المدين أو وكيل الإعسار.

قد يؤدي الإخلال بالواجبات والالتزامات المنصوص عليها في قانون الإعسار إلى خضوع وكيل الإعسار إلى المساءلة عن أي ضرر يلحق بذمة الإعسار أو الأشخاص المشاركين في إجراءات الإعسار[10]. وتبعًا لذلك، على وكيل الإعسار التأكد من اتخاذ جميع الخطوات المناسبة للحد من مسؤوليته الشخصية التي تنشأ عند القيام بدوره بقدر الإمكان. وفيما يلي ما قد تتضمنه الخطوات المعقولة التي يجب اتخاذها للحد من المسؤولية الشخصية وتفادي أي مطالبات:

- الالتزام بالتقيد الصارم بالواجبات القانونية، مع ممارسة مستوى عالٍ من العناية والحرص.
- الاحتفاظ بسجلات مفصلة ودقيقة للقرارات والإجراءات المتخذة.
- التنصل صراحةً من المسؤولية الشخصية حيثما أمكن، وعلى وجه التحديد، التنصل من أي فواتير أو عقود أو مستندات أخرى ترتب أي التزامات على عاتق وكيل الإعسار.
- الحصول على تأمين شامل ضد المسؤولية المهنية[11].

9 المادة 51 (أ)

10 المادة 56 (أ)

11 المادة 56 (ج)

الفصل الرابع

الإجراءات في حالة وجود السلطة في يد المدين

4 - 1 نظرة عامة

بالإضافة إلى الإجراءات الأولية المبينة بالتفصيل في الفصل السابق، هناك جوانب إضافية تتعلق تحديدًا بدور وكيل الإعسار في السيناريو الذي يتم فيه تعيينه للإشراف على المدين أثناء استمراره في تسيير عمليات أعماله خلال المرحلة التمهيدية.

4 - 2 مراقبة البيانات المالية

بالنسبة لتعيين وكيل الإعسار مع احتفاظ المدين بسلطة إدارة أعماله، فيتمثل دور وكيل الإعسار في الإشراف على هذه الإدارة. وكجزء من هذا الإشراف، من المهم مراقبة المعلومات المالية الهامة بانتظام لضمان احتفاظ وكيل الإعسار بالإشراف الكامل على عمليات النشاط (business) والتأكد من أن أي إجراءات يتم اتخاذها تصب في مصلحة جميع أصحاب المصلحة.

وستتركز المراقبة المالية بشكل أساسي على التدفق النقدي للأعمال لضمان قدرة المدين على الاستمرار في العمل والوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في الوقت الذي يقوم فيه المدين بصياغة خطة إعادة التنظيم – بدعم من وكيل الإعسار – تمهيدًا لدراستها من قِبل الجهات الدائنة للمدين. وينبغي أن تتضمن مراقبة التدفق النقدي للمدين ما يلي:

- التأكد من أن المدين يقدم توقعات منتظمة ودقيقة للتدفقات النقدية لتحديد متطلبات العمليات الجارية للنشاط في المرحلة التمهيدية.
- مراقبة بيانات التدفق النقدي الصادرة من المدين لضمان فهم الوضع المالي فهمًا كاملًا.
- التأكد من قيام المدين بإدارة الذمم المدينة والذمم الدائنة بكفاءة.
- المراجعات المنتظمة لوضع التدفقات النقدية لتحديد الاتجاهات والفروق.

لا تشكل الخطوات المذكورة أعلاه قائمة شاملة ولكنها ستساعد وكيل الإعسار في دوره الرقابي فيما يتعلق بضمان بقاء نشاط المدين وأعماله قابلة للاستمرار أثناء النظر في خطة إعادة التنظيم.

4 - 3 الإشراف العام

في حين أن مراقبة الوضع المالي للمدين تشكل جزءًا رئيسيًا من دور وكيل الإعسار، فمن المهم أيضا أن يحافظ الوكيل على مستوى عام من الرقابة على تصرفات المدين في المرحلة التمهيدية لضمان حماية مصالح جميع الأطراف ذات الصلة. وبالإضافة إلى المراقبة المالية، ينبغي على وكيل الإعسار أيضاً مراقبة الجوانب التالية من عمليات المدين:

(1) **مراقبة العمليات التجارية**: على وكيل الإعسار الاستمرار في الإشراف على الأنشطة التجارية الجارية للمدين لضمان أن الإجراءات المتخذة تتم بطريقة تعظم القيمة.

(2) **تقييم الإدارة**: على وكيل الإعسار التأكد من إدارة أصول المدين بشكل مناسب، وعدم التصرف في أي أصول خلال المرحلة التمهيدية، باستثناء الحالات المنصوص عليها في قانون الإعسار المتعلقة بالتصرفات الملازمة لسير العمل الاعتيادي وبيع الأصول التي تعتبر ضرورية لاستمرار النشاط الاقتصادي.

(3) **الامتثال**: على وكيل الإعسار ضمان امتثال المدين لجميع أوامر المحكمة والمتطلبات القانونية بموجب قانون الإعسار أو أي قانون آخر ذي صلة (مثل الصحة والسلامة والبيئة والترخيص والضمانات وغيرها).

(4) **التواصل**: على وكيل الإعسار ضمان الحفاظ على تواصل واضح ومتسق مع جميع أصحاب المصلحة طوال المرحلة التمهيدية. وسيتضمن ذلك ضمان تواصل المدين مع أصحاب المصلحة من خلال تقارير وتحديثات منتظمة عن حالة إجراءات الإعسار، بدءاً من الاتصالات الأولية في بداية العملية مدعومة بتحديثات دورية في المراحل الرئيسية من العملية. كما ينبغي تحديد مواعيد الاجتماعات مع الدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين لمناقشة التقدم المحرز ومعالجة الأمور المثيرة للقلق.

الفصل الخامس

الإجراءات في حالة تولي وكيل الإعسار إدارة أعمال المدين

5 - 1 نظرة عامة

بالإضافة إلى الإجراءات الأولية المفصلة في الفصل الثالث، هناك جوانب إضافية تتعلق تحديدًا بدور وكيل الإعسار في السيناريو الذي يتم فيه تعيين وكيل الإعسار للسيطرة على عمليات أعمال المدين وإدارتها خلال المرحلة التمهيدية.

وسيشمل ذلك اضطلاع وكيل الإعسار بالسيطرة المباشرة على جميع جوانب أعمال المدين، بما في ذلك الحسابات المصرفية وحسابات الموردين والأصول والموظفين وجميع الجوانب الأخرى المتعلقة بعمليات النشاط، ولن يكون لدى مديري أو إدارة المدين أي سلطة لإدارة الأعمال حيث يجب عليهم التصرف وفقاً لتوجيهات وكيل الإعسار.

ومن الأهمية أن يتم الانتهاء من التخطيط الأولي بحلول وقت قبول التعيين، لضمان جاهزية وكيل الإعسار بشكل كاف لتسيير عمليات الشركة. وينبغي أن يهدف هذا التخطيط إلى معالجة جميع المسائل التي يمكن أن يتوقع وكيل الإعسار وجود حاجة لمعالجتها في المراحل المبكرة بعد التعيين.

5 - 2 الفهم المبدئي للمدين

في السيناريو الذي يتولى فيه وكيل الإعسار تسيير عمليات المدين في المرحلة التمهيدية، من المهم أن يدرس وكيل الإعسار المخاطر المحتملة التي ينطوي عليها ذلك. ومن المرجح أن يتضمن أي تقييم تحليلاً للوضع المالي الحالي وتوافر السيولة، وقاعدة الموظفين، وقابلية استمرار العمليات، ودفتر الطلبات، وتخطيط الموارد.

وينبغي أن يعمل وكيل الإعسار أيضًا على فهم العلاقة بين المدين والدائنين بسرعة، من أجل التأكد من مستوى الدعم الذي يمكن تقديمه خلال المرحلة التمهيدية. ويكتسب هذا الأمر أهمية أكبر في الحالات التي يوجد فيها ضغط من الموردين الرئيسيين الذين قد يكون تعاونهم ضروريًا لبقاء المنشأة ومستقبلها المحتمل. وفي حين أنه لا يمكن للدائنين اتخاذ المزيد من الإجراءات خلال المرحلة التمهيدية، إلا أنه لا يزال من المهم التأكد من تقديم الدعم المستمر من قبل أولئك الذين يعتبرون موردين رئيسيين للمنشأة.

على وكيل الإعسار التركيز على جمع معلومات عن الأمور التالية حتى يتمكن من الحفاظ على عمليات النشاط (business) أثناء العمل على صياغة خطة إعادة التنظيم:

- عمليات النشاط.
- حالة الامتثال للقوانين في النشاط.
- هيكل رأسمال النشاط.
- حجم العمل في النشاط ونطاقه.
- المباني التي يشغلها النشاط (على سبيل المثال: المباني المملوكة أو المستأجرة، والموقع، والعلاقة مع الموردين، والسوق، وإمكانية الوصول، والأمن).
- أي دعاوى قضائية قائمة وجاري النظر فيها.
- هيكل المجموعة والهيكل التنظيمي للنشاط.
- أحدث أداء مالي للنشاط، بما في ذلك الحسابات المدققة للسنوات الثلاث الأخيرة وأحدث المعلومات المحاسبية الإدارية وتقارير مراجعي الحسابات.
- المستوى الحالي لديون النشاط وموقف دائنيه وما إذا كانت هناك فرصة لجمع تمويل إضافي.

- أبرز التغطيات الإعلامية الحديثة لتقييم قضايا السمعة والاعتراف الخارجي بالعلامة التجارية للنشاط.
- الوضع الحالي للأسهم.
- الموقف فيما يتعلق بالموردين الرئيسيين للنشاط.
- تحديد أبرز عملاء النشاط والعقود الرئيسية.
- الموقف فيما يتعلق بموردي المرافق العامة للنشاط.
- سهولة الوصول إلى جميع خدمات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة.
- الموقف الحالي فيما يتعلق بموظفي النشاط.

5 - 3 زيارة الموقع

كجزء من اضطلاع وكيل الإعسار بتسيير شؤون المدين بعد التعيين في عملية إعادة هيكلة يقودها وكيل الإعسار، من المهم أن يزور وكيل الإعسار مقر تسيير أعمال الشركة المدينة (أو النشاط المدين) للأسباب التالية:

(1) **التحقق من الأصول:** يمكن لوكيل الإعسار التحقق من وجود أصول الشركة المدينة والإطلاع على حالتها لضمان دقة السجلات والتقييمات.

(2) **التقييم التشغيلي:** يمكن لوكيل الإعسار تقييم الوضع التشغيلي للأعمال، لتحديد أي مشاكل مُلِّحة تحتاج إلى معالجة للحفاظ على القيمة أو تعزيزها، وتحديد متطلبات استمرار الأعمال التجارية.

(3) **الأمن والرقابة:** تساعد الجولة في المباني على تأمين الموقع والأصول، ومنع الوصول غير المصرح به أو تبديد الممتلكات.

(4) **التواصل مع أصحاب المصلحة:** توفر الجولة الأولية للمبنى فرصة للالتقاء بالموظفين والإدارة، مما يعزز التواصل المفتوح واكتساب نظرة ثاقبة عن العمليات التجارية والتحديات المختلفة التي تواجهها الشركة المدينة.

ومن شأن زيارة مقر الشركة بعد التعيين مباشرةً تمكين وكيل الإعسار من اكتساب مستوى كافٍ من السيطرة والمساعدة على فهم طبيعة الأعمال أكثر، وهو أمر ضروري لاتخاذ قرارات مستنيرة خلال عملية الإعسار.

فيما يلي معلومات مهمة يتعين على وكيل الإعسار الحصول عليها بعد تعيينه وزيارة المبنى لأول مرة (ليست حصرية):

- تقييم إمكانية الوصول إلى الموقع وأماكن مفاتيحه، والنظر في احتمالية الحاجة لتغيير الأقفال.
- إجراء جرد كامل للمخزون.
- تصوير جميع الأصول. التحقق من وجود الأصول عن طريق مقارنتها مع سجل الأصول الثابتة.
- النظر في أي أصول موجودة خارج الموقع.
- تحديد الأصول الخاضعة لإجراءات أمنية خاصة.
- بيانات أي شخص قد يكون لديه ممتلكات في المبنى لا تخص الكيانات. على سبيل المثال، أي شيء مخزن أو مستعار أو ممتلكات شخصية إلى جانب تفاصيل الممتلكات.
- الفواتير المستحقة للدائنين أصحاب الديون المضمونة.
- قائمة بجميع المعدات المستأجرة وبيانات الشركات.
- قائمة ببيانات الموظفين.
- عدّ النقدية والحصول على الأرقام السرية للخزنة.
- بيانات أي شخص لديه اتفاقية لتزويد الشركة بالخدمات (مثل الطاقة والهاتف والإنترنت وغيرها).
- قراءة عداد الطاقة.
- الوصول إلى جميع كلمات المرور، والنظر في متطلبات تغييرها.
- النسخ الاحتياطي لأنظمة الكمبيوتر والبريد الإلكتروني.

- أي اعتبارات تتعلق بالصحة والسلامة.

5 - 4 السلطة

في السيناريو الذي يتولى فيه وكيل الإعسار تسيير أصول المدين، من المهم توضيح هيكل التسلسل الإداري والموافقة على مختلف الوظائف على مستوى الشركة، وينبغي أن يكون ذلك واضحًا بما فيه الكفاية لتأكيد التسلسل الإداري وهيكل السلطة المُنقح. ويمكن لوكيل الإعسار النظر في إصدار تعليمات لرؤساء الأقسام، وتوضيح المهام اليومية لكل منهم وتقديم المشورة بشأن الأمور التي سيحتاجون إلى طلب الموافقة عليها من وكيل الإعسار، وكذلك وضع بروتوكول لجميع الاتصالات الخارجية.

ستعتمد الخطوات التي يجب أن يتخذها وكيل الإعسار على هيكل المدين، حيث يتوقف النهج المثالي على حجم وطبيعة الأعمال والأنشطة.

5 - 5 إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر جانباً مهماً عند تعيين وكيل الإعسار. ومع ذلك، هناك اعتبارات إضافية يجب معالجتها في السيناريو الذي يتولى فيه وكيل الإعسار إدارة أصول المدين بسبب الزيادة الكبيرة في مستوى المخاطر المرتبطة باحتفاظ وكيل الإعسار بالسيطرة الكاملة على أعمال وأصول المدين.

ينص قانون الإعسار بالتفصيل على أن وكيل الإعسار يكون مسؤولاً عن أي ضرر يلحق بذمة الإعسار أو بالأشخاص الذين اشتركوا في إجراءات الإعسار نشأ عن إهماله أو إهمال تابعيه في أداء مهامهم أو إخلالهم بالواجبات المنوطة بهم.[12]

وترتفع مخاطر تسبب وكيل الإعسار في إلحاق الضرر بذمة الإعسار أو الإخلال بالتزاماته إلى حد كبير عندما يتولى تسيير أعمال وأصول المدين مباشرةً لأنه يتحمل المسؤولية الكاملة عن جميع الإجراءات المتخذة خلال فترة سيطرته المذكورة. ونتيجةً لذلك، يتعين على وكيل الإعسار التأكد من وجود تدابير معينة للتخفيف من أي مخاطر تنشأ.

وكجزء من هذه التدابير، يجب توثيق جميع الأعمال التي تتم خلال فترة تعيين وكيل الاعسار وحفظها في السجلات بشكل صحيح. ويشمل ذلك التقارير المقدمة إلى المحكمة، والإخطارات المقدمة إلى الدائنين وغيرهم من المشاركين في الإجراءات، والبيانات والتحليلات المالية (مثل بيانات النتائج المقدرة، وتوقعات التدفقات النقدية التجارية، والنماذج المالية، وما إلى ذلك).

يجب أن توفر الوثائق سجلاً وافيًا ومناسبًا للإجراءات التي تم اتخاذها لتعيين وكيل الاعسار، مع التركيز على كيفية التعامل مع المشكلات الرئيسية وأي قرارات مهمة تم اتخاذها. كما يجب أن يثبت أيضًا أن التعيين تم وفقًا للتشريعات والمتطلبات التنظيمية.

فيما يلي أمثلة على الوثائق التي يجب على وكيل الإعسار الاحتفاظ بها:

- **مذكرات تحديث الحالة:** مذكرة يجب إكمالها وهي تبين الوضع الحالي لجميع المسائل المعلقة التي يجب معالجتها.
- **نماذج مراجعة الحالة:** استمارة يجب إكمالها لمراجعة ما إذا كان يتم اتباع السياسات والإجراءات الداخلية الموثقة التي تتطلب الامتثال لقانون الإعسار.
- **قوائم التحقق:** قوائم تحقق ومراجعة يتم اكمالها عند التعيين وخلال فترة المرحلة التمهيدية مع تفصيل جميع الخطوات المطلوبة لضمان اتباع إجراءات التشغيل القياسية ووفاء وكيل الإعسار بجميع الواجبات والالتزامات المنوطة به.

12 المادة 56

الفصل السادس
تمثيل الدائنين

يؤدي دائنو المدين دورًا هامًا خلال المرحلة التمهيدية. وتُشكّل اللجنتان التاليتان لتمثيل الدائنين أثناء إجراءات الإعسار:[13]

- **الهيئة العامة للدائنين:** وتتكون من الدائنين الذين تكبدوا ديونًا قبل إشهار الإعسار والذين تضمنتهم قائمة الدائنين. ويكون لهؤلاء الدائنين عادةً الحق في التصويت.
- **لجنة الدائنين:** وتتكون من عدد من الدائنين لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة ممن لهم حق التصويت ويكون لكل عضو في اللجنة صوت واحد بغض النظر عن مبلغ مديونيته ويتم تشكيلها في حالات محددة ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك.

تجتمع الهيئة العامة للدائنين بدعوة من وكيل الإعسار، من تلقاء نفسه أو بطلب من لجنة الدائنين/دائنون يمثلون 20% على الأقل من إجمالي الديون. ويجوز عقد هذا الاجتماع إذا كان ضرورياً للمضي في إجراءات الإعسار ويجب أن ينعقد لأغراض مناقشة خطة إعادة التنظيم والتصويت عليها. وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لدائني الإعسار ممن يتمتعون بالحق في التصويت.

تتولى لجنة الدائنين المهام التالية[14]:

- الرقابة على عمل وكيل الإعسار ومراقبة سير إجراءات الإعسار.
- تقديم المشورة إلى وكيل الإعسار بخصوص المسائل المتعلقة بإجراءات الإعسار، من تلقاء نفسها أو بطلب من وكيل الإعسار.
- إقامة الدعاوى واتخاذ الإجراءات التحفظية لضمان حسن إدارة أموال الإعسار والتصرف فيها أثناء إجراءات الإعسار.
- مراجعة المحكمة بخصوص أي مسألة تتعلق بعمل وكيل الاعسار.
- تقديم أي اعتراض أو استئناف نيابة عن الدائنين.

على وكيل الإعسار أن يسمح للجنة الدائنين بالاطلاع على الوثائق اللازمة وأن يزودها بالإيضاحات الكافية لتمكينها من أداء مهامها.

13 المادة 43

14 المادة 48

الفصل السابع

تقرير المرحلة التمهيدية

بعد اتخاذ الإجراءات الأولية الواجبة عند التعيين، يجب على وكيل الإعسار أن يُعد تقرير المرحلة التمهيدية الذي يتضمن المعلومات التالية:[15]

- تحليلًا للوثائق التي أرفقها المدين بطلبه أو قدمها بناء على تكليف المحكمة.
- تحليلًا لأسباب الإعسار مع تقييم مفصّل للأسباب التي استند إليها المدين في طلب إشهار الإعسار وبيان رأي وكيل الإعسار بخصوص أسباب إعسار المدين.
- تقييمًا عامًا لإمكانية استمرار النشاط الاقتصادي.
- بيانًا بالقرارات والإجراءات التي اتخذها وكيل الإعسار منذ تعيينه.
- قائمة بأموال المدين وحقوقه، بما في ذلك تقدير قيمة كل منها.
- قائمة بالدائنين.
- كشفًا بالدعاوى المقامة من المدين أو ضده.

وللمساعدة في إعداد تقرير المرحلة التمهيدية وتقييم قابلية الشركة للاستمرار، هناك العديد من المجالات التي يجب على وكيل الإعسار دراستها.

وفيما يلي الأسئلة الأولية التي يجب أخذها في الاعتبار لتحديد قابلية استمرار المدين وأفضل الخيارات لإعادة التنظيم:

- هل هناك تغييرات وشيكة في سوق الأعمال أو المنافسة؟
- هل تخضع الشركة إلى دورة اقتصادية أو دورة منتجات؟
- هل الشركة وبياناتها المالية منطقية؟
- هل الإدارة واقعية بشأن التوقعات المستقبلية؟
- هل ترك الموظفون الرئيسيون الشركة أو على وشك تركها؟
- هل هناك التزامات مادية طارئة؟
- هل الأعمال التجارية كثيفة رأس المال؟
- السيولة – هل لدى الشركة سيولة نقدية كافية للاستمرار في العمل؟

15 المادة 58

يمكن تقسيم عملية اتخاذ القرار المتعلقة بإعادة الهيكلة إلى مرحلتين متميزتين، على النحو المبين أدناه (مع وضع العناصر الرئيسية التي ستكون محور تركيز تقرير المرحلة التمهيدية داخل المستطيل الأزرق):

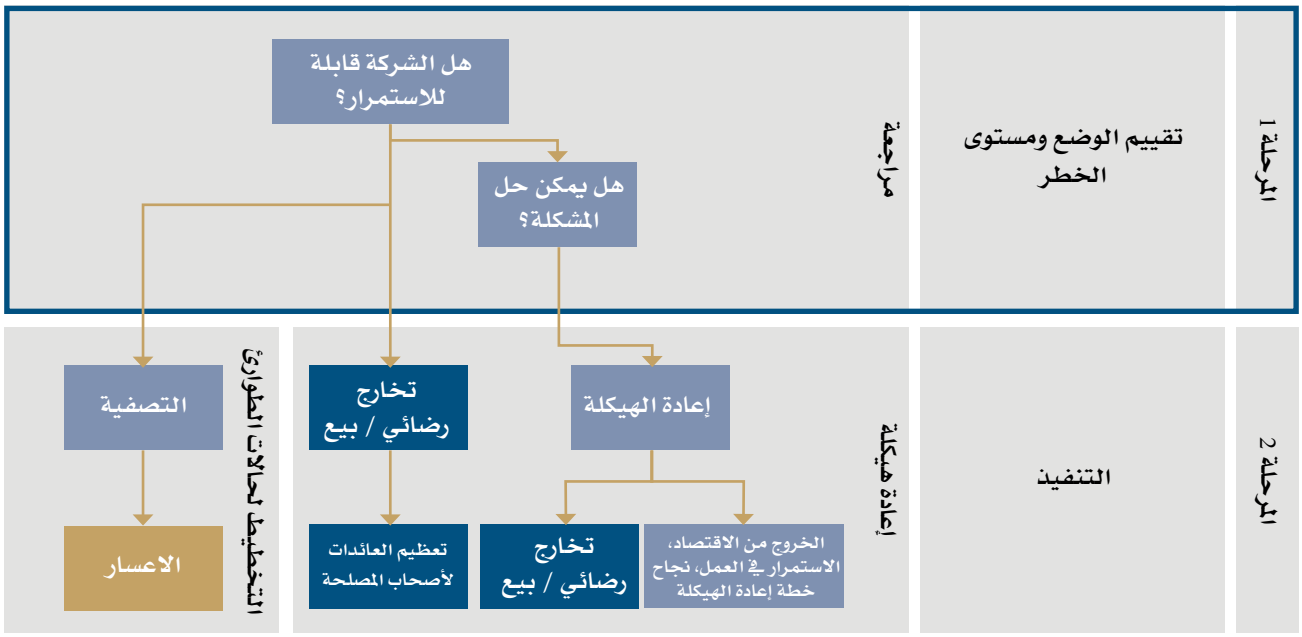

يكمن سر نجاح أي عملية إعادة هيكلة في تزويد الأطراف المعنيين بمسار لإحداث التغيير. وينبغي على وكيل الإعسار تكوين وجهة نظر حول قدرة المديرين والإدارة والمساهمين، من حيث امتلاكهم القدرة على تنفيذ الخطة، والتزامهم الكامل بأي إعادة هيكلة متفق عليها وانسجامهم في الالتزام بالخطة. وهذا أمر أساسي للوصول إلى نتيجة ناجحة.

إن ضعف الرقابة المالية، من المواضيع الشائعة لدى المدينين المُعرضين لإعادة هيكلة محتملة. وعند العمل مع المدين على خطة، يجب على الخبير أن ينظر في حالة وظيفة التمويل وكيف يمكن معالجة أي مشاكل في الخطة لتجنب تكرار الأداء الضعيف وتزويد أصحاب المصلحة بالثقة في أن الخطة قابلة للتنفيذ.

يمكن أن يكون ضعف وظيفة التمويل عَرَضًا ومسببا لتدهور أعمال المدين.

على وكلاء الأعسار أن يفهموا جيدا

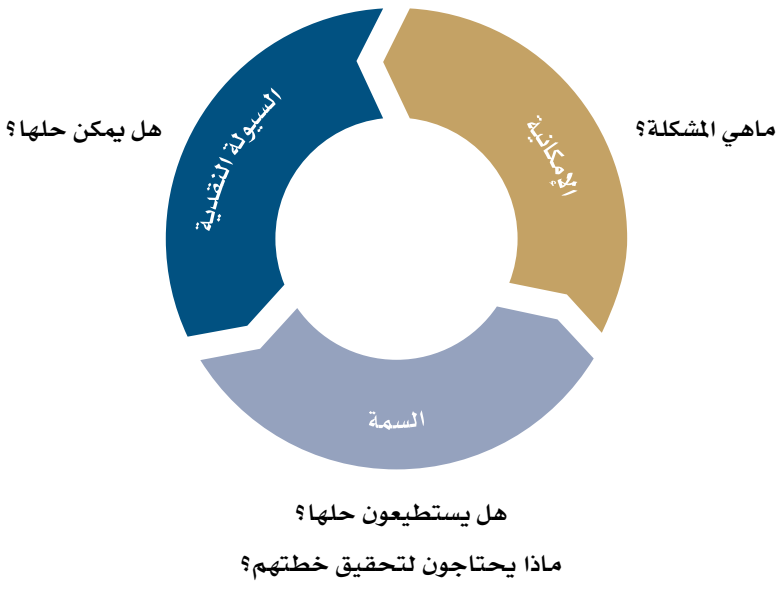

أمور ينبغي وضعها في الاعتبار دائمًا خلال عملية إعادة الهيكلة:

أشياء يجب أن تضعها في مقدمة الإهتمامات	• هل لدينا عمل تجاري قابل للاستمرار في هذه الحالة؟ أعط رأيك. • ما هو الأفضل للمدين وأصحاب المصلحة؟ هل الحوافز متوافقة؟
التأكد من مشاركة أصحاب المصلحة	• هل النتيجة لا تزال هي النهج الصحيح؟ • هل ستكون النتيجة ناجحة؟ • هل الأمور وبشكل كبير أفضل أم أسوأ مما كان متوقعًا وبالتالي هل هناك حاجة لتغيير النهج؟

فيما يلي بعض المجالات ضمن النطاق التي ستكون مهمة في إعداد تقرير المرحلة التمهيدية:

المجال	السبب
مراجعة توقعات التدفق النقدي قصير الأجل لمدة (13) أسبوعًا والتعليق عليها	هل هناك حالة ما يعرف بـ "Burning Platform" بمعنى مزيد من الانحدار ؟
مراجعة الأداء التجاري الأخير (الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية) والتعليق عليه ومقارنة التوقعات بالأرقام التاريخية	كيف وصلنا إلى هنا؟ سيساعد التحليل في مراجعة الافتراضات المتوقعة فكر في تسوية البنود غير الطبيعية
مراجعة المركز المالي في تاريخ آخر ميزانية عمومية متاحة والتعليق عليه	كيف يبدو «الوضع الراهن»؟
مراجعة توقعات التجارة (الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية والميزانية العمومية) والتعليق عليها لدعم إعادة التنظيم	كيف ترى الإدارة المستقبل؟ ما هي المخاطر الرئيسية لخطة الإدارة وما هي الآثار المحتملة؟ تحليل الحساسية/السيناريو

الفصل الثامن

تقرير المرحلة التمهيدية - دراسة حالة

شركة ضيافتنا (بيت التوابل الأردني، ومطعم البحر الميت، وعمان اروما)

تقرير وكيل الإعسار وفقاً للمادتين 55 و58 من قانون الإعسار رقم 21 لسنة 2018

أ) تحليل الوثائق التي أرفقها المدين بطلبه

وفقًا للمادة رقم 8 من القانون، أرفق المديرون المستندات التالية مع طلب إشهار الإعسار:

- أسباب الإعسار وتحليل موجز لمستقبل النشاط الاقتصادي.
- الميزانيات العمومية والبيانات المالية للسنوات المالية الثلاث السابقة لتقديم الطلب.
- قائمة مفصلة بممتلكات المدين المنقولة وغير المنقولة.
- قوائم بالأطراف الدائنة والمدينة للمدين.
- قائمة بأي إجراءات قضائية جارية.
- أي مستندات أخرى متعلقة بالطلب.

افتتحت المحكمة إجراءات الإعسار في 22 تشرين الثاني 2022. وفي 24 تشرين الثاني 2022 عينت المحكمة السيد عمر ح. («وكيل الإعسار»).

تشترط المادة 49 أ – 2 من القانون ألا يكون وكيل الإعسار أو الشركة التي يعمل بها وكيل الإعسار على صلة قرابة بالمدين أو كانت تربطه به علاقة عمل أو أي علاقة أخرى تؤثر على حياديته.

في تاريخ التعيين كان هناك ثلاثة مديرين في الشركة وهم السادة طارق س. ونادية ص. ورانيا ز..

وقد أظهرت المستندات التي قدمتها الشركة المدينة وبشكل سليم ودقيق مع وجود أدلة كافية أن الشركة المدينة دخلت مرحلة الإعسار الفعلي. ووفرت المستندات الدليل المطلوب على وقوع الإعسار الفعلي، حيث أن المعلومات المالية التي قدمتها الشركة المدينة توضح أن الشركة المدينة عجزت عن سداد جميع الديون عند استحقاقها.

ب) تحليل أسباب الإعسار

تأسست الشركة في عام 2012 وحققت أرباحًا من أغلب عملياتها التجارية منذ تأسيسها.

وكانت الشركة تدير ثلاث علامات تجارية وهي بيت التوابل الأردني ومطعم البحر الميت وأروما عمان، في ثماني مواقع في عبدون والسويمة وجبل اللويبدة وشارع الرينبو.

في تاريخ التعيين، تراوح عدد موظفي الشركة في جميع أنحاء البلاد بين 80 و 90 موظفًا.

في حين أن قسمي بيت التوابل الأردني ومطعم البحر الميت كانا عمليتين ناجحتين، إلا أن العلامة التجارية أروما عمان لم تكن ناجحة كما كان مأمولاً.

وفي آذار 2020، بدأت الحكومة في فرض قيود مرتبطة بجائحة كوفيد – 19، بما في ذلك فرض قيود على نشاط شركات الضيافة وإغلاق الحدود الدولية. كان التأثير الناتج عن ذلك ملموسًا في جميع الأعمال التجارية ولكن بعض القطاعات، مثل الضيافة، تأثرت بشكل أكبر.

بناءً على المعلومات التي قدمها المديرون ومن واقع الاستفسارات المقدمة من وكيل الإعسار، كانت المشكلات الرئيسية التي أثرت سلبًا على الشركة حتى إشهار الإعسار كما يلي:

- أدت قيود كوفيد – 19 المفروضة منذ آذار 2020 إلى انخفاض كبير في عدد العملاء المحتمل خدمتهم يوميًا، مما أدى إلى انخفاض حجم المبيعات.
- نتيجةً استمرار قيود كوفيد – 19 حتى أيلول 2020، وجدت الشركة صعوبة متزايدة في توظيف أعداد الموظفين المطلوبين لتلبية الطلب في السوق بشكل كامل. وترتب على ذلك استمرار الانخفاض عن رقم المبيعات المتوقع.
- في الفترة الفاصلة، تفاوض المديرون على بعض التخفيضات قصيرة الأجل في التكاليف أو خطط السداد. ومع ذلك، أصبح من الصعب بشكل متزايد خدمة التكاليف الثابتة.
- وجد المديرون والإدارة أنه على الرغم من تاريخ الشركة في سداد الديون عند استحقاقها، بدأت مستحقات الدائنين في التراكم على الشركة.
- وعلى الرغم من الإجراءات المتخذة من قبل المديرين المذكورة أعلاه، وفي ضوء الوضع المالي للشركة والصعوبات التجارية المستمرة والعجز المتوقع في التدفقات النقدية، قرر المديرون طلب إشهار الإعسار من أجل تحقيق الاستقرار في الوضع الفوري للشركة وتمكين إعادة هيكلة عمليات الشركة، حيث اعتبر المدير أن هذا هو الخيار الأفضل لتعظيم العائد لجميع الدائنين.

يوافق وكيل الإعسار إلى حد كبير على أن الأداء التجاري الضعيف للشركة في الآونة الأخيرة ومشاكل التدفق النقدي هي نتيجة لانخفاض رقم المبيعات منذ عام 2020.

كما أن عجز الشركة في الوقت الحالي عن تلبية الطلب في السوق يحد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها.

ج) تقييم عام لإمكانية استمرار النشاط الاقتصادي

من الواضح أن المطاعم والموظفين والإدارة يحظون بتقدير كبير، مع وجود انخفاض طفيف في الحجوزات منذ تعيين وكيل الإعسار.

وقد كان هناك دعم كبير من الموظفين والموردين والرعاة مما ساعد على استمرار النشاط التجاري على أساس أقرب ما يكون إلى السير المعتاد للأعمال.

تبين الجداول التالية موجز بيان الأداء المالي وبيان المركز المالي للشركة للسنوات المالية المنتهية في 31 آذار 2020 و2021 و2022.

ملخص الأداء المالي			
ألف دينار أردني	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022
الإيرادات	20،496	11،372	11،461
تكلفة السلع المباعة	(6،605)	(3،696)	(3،687)
تكاليف مباشرة	(7،870)	(5،249)	(5،257)
مجمل الربح	6،021	2،427	2،517
نسبة مجمل الربح	29%	21%	22%
مصروفات تشغيلية	(5،353)	(3،063)	(3،617)
الدخل الآخر	35	1،588	1،380
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك وإهلاك الديْن	703	952	280
الاستهلاك والإطفاء	(683)	(1،081)	(617)
صافي دخل/(مصروفات) الفوائد	(96)	(89)	(67)
صافي الربح قبل الضرائب	(76)	(218)	(404)
ألف دينار أردني	**السنة المالية 2020**	**السنة المالية 2021**	**السنة المالية 2022**
مجموع الأصول المتداولة	306	354	301
مجموع الأصول غير المتداولة	4،037	3،453	3،010
مجموع الأصول	4،343	3،807	3،311
مجموع الالتزامات المتداولة	(1،241)	(1،198)	(1،320)
مجموع الالتزامات غير المتداولة	(1،471)	(1،382)	(1،318)
مجموع الالتزامات	(2،712)	(2،580)	(2،638)
صافي الأصول	1،631	1،227	673

سيترتب على عملية التصفية انتقال السيطرة على الشركة إلى وكيل إعسار (عادةً ما يكون نفس وكيل الإعسار المعين في المرحلة التمهيدية). وأثناء عملية التصفية، يُقترح أن تستمر الشركة في أعمالها التجارية أثناء البحث عن مشترٍ للأعمال والأصول المختلفة.

وبموجب التصفية سيتحول التركيز إلى تسييل جميع أصول الشركة بأكثر الطرق ملاءمة ومعقولة التكلفة، من أجل تعظيم المبالغ المستردة.

نرى أن هناك خطرًا كبيرًا يتمثل في حدوث عجز عند السداد للدائن صاحب الحقوق المضمونة الأول في مرتبة الأولوية من تسييل أصول الشركة عن طريق التصفية. وهذا يعني أنه لن يكون هناك أي أموال متاحة لتوزيعها على باقي الدائنين أصحاب الحقوق المضمونة أو الممتازة أو غير المضمونة.

أما في ظل خطة لإعادة التنظيم فالنتيجة مختلفة. يتم النظر في اتفاقية تجارة لضمان استمرار الشركة في تداول أعمالها الأساسية. وفي هذا السيناريو، يُقترح أن تظل معظم، إن لم يكن كل، مديونية الشركة المستحقة للمقرض صاحب الديون المضمونة قائمة، مع خدمتها بالطريقة المعتادة.

ويناقش المساهمون إمكانية ضخ رأس مال من أجل أن يحصل الدائنون أصحاب الديون الممتازة وأصحاب الديون غير المضمونة على توزيعات. وهذا لن يحدث في سيناريو التصفية.

يحتل الدائنون أصحاب الديون الممتازة (الموظفون والأشخاص ذوي العلاقة ومطالبات الضرر) مرتبة متقدمة على الدائنين أصحاب الديون غير المضمونة عند توزيع المبالغ. قد يتمكن الموظفون من تحصيل أجورهم المستحقة بالكامل إما عن طريق السداد أو ستبقى المسؤولية على الشركة بالنسبة للموظفين الذين ما زالوا يعملون في الشركة.

طالبت الجهات المؤجرة لموقعين بمتأخراتها الحالية أو رصيد بدل الإيجار المتبقي (في بعض الحالات لعدد من السنوات). وقوبل هذا الطلب بالرفض وتم إنهاء عقودهم.

إن أي توزيعات يتم الإشارة إليها في هذا التقرير هي تقديرات أولية فقط بناءً على قيمة المطالبات حتى تاريخه. ويجب تحديد القيمة النهائية لجميع المطالبات قبل تحديد التوزيعات النهائية.

د) بيان بالقرارات والإجراءات التي اتخذها وكيل الإعسار منذ تعيينه

عند التعيين

بعد تعيينه تواصل وكيل الإعسار مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في الشركة لإبلاغهم بتعيينه ولطلب دعمهم المستمر في عملية الإعسار.

وقام وكيل الإعسار بزيارة مباني الشركة في جميع المواقع في عبدون والسويمة وجبل اللويبدة وشارع الرينبو حيث التقي مع الموظفين لإبلاغهم بالوضع وتقديم المعلومات بشكل مباشر.

وقد واظب وكيل الإعسار على التواصل مع الجهة المقرضة صاحبة الديون المضمونة للشركة وأطلعها على آخر المستجدات حول مسار المرحلة التمهيدية، كما تواصل وكيل الإعسار مع باقي الدائنين وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

الأعمال التجارية الجارية

- قام وكيل الإعسار بتقييم المواقع المتعثرة التي حددها المديرون واتخذ إجراءات لإغلاق تلك المواقع في يوم التعيين.
- واصلت المواقع المتبقية، وهي أروما عمان في السويمة ومطعم البحر الميت في السويمة ومطعم البحر الميت في شارع الرينبو وبيت التوابل الأردني في عبدون، نشاطها الاعتيادي بينما عمل وكيل الإعسار على تقييم خيارات إعادة تأهيل أو إعادة هيكلة الأعمال. وشمل ذلك:
  - الإشراف التشغيلي على الأعمال التجارية،
  - مراقبة الأداء التجاري والموافقة على الالتزامات التجارية،
  - معالجة مشكلات الموظفين وأصحاب العقارات وباقي الدائنين،
  - الوفاء بالالتزامات القانونية.

- ونتيجة للمراقبة المستمرة لأداء كل موقع، اتخذ وكيل الإعسار قراراً بإغلاق شركة أروما عمان في السويمة بتاريخ 19 كانون الأول 2022، بينما لا تزال بقية المواقع تمارس أنشطتها.

قابلية استمرار الأعمال

مقدمة

- في المرحلة التمهيدية، استمر وكيل الإعسار في مراقبة أداء المواقع التي واصلت ممارسة النشاط لتحديد قابليتها للاستمرار في العمل.
- وتضمن ذلك مراقبة توقعات التدفقات النقدية للتأكد مما إذا كانت الشركة قادرة على اتخاذ الخطوات المطلوبة لوضع خطة إعادة تنظيم ناجحة ومن ثم تنفيذها.

العمليات

- كما هو مذكور أعلاه، اتخذت الشركة (بدعم من وكيل الإعسار) الخطوات المناسبة المطلوبة لإنهاء عقود إيجار المواقع المتعثرة.
- وعقب إغلاق المواقع المتعثرة واتخاذ تدابير أخرى مختلفة لخفض التكاليف، تحسّن الأداء التجاري للشركة بشكل ملحوظ.
- وكان هذا التحسُّن مدعومًا بعودة قاعدة العملاء بعد إلغاء قيود كوفيد -19 التي كانت عاملًا مهمًا في دخول الشركة في وضع الإعسار.

الأصول المتبقية

- تبقى الأصول الموجودة في المواقع المغلقة أصولًا تعود للشركة، وهناك خيارات مختلفة متاحة لبيع هذه الأصول التي ستتم في مرحلة لاحقة كجزء من أي خطة إعادة تنظيم تقوم الشركة المدينة بصياغتها بدعم من وكيل الإعسار.
- وقد يشمل ذلك بيع الأصول لمؤجري المواقع التي تم التخارج منها أو إجراء عملية مزاد منفصلة لبيع جميع الأصول التي لم تعد مطلوبة.

التوصية

- أسفرت مراجعة الوضع التجاري في المرحلة التمهيدية وقابلية استمرار أعمال الشركة بعد الخطوات المتخذة عن توصية وكيل الإعسار بالإبقاء على الشركة كمنشأة مستمرة بسبب جدواها الاقتصادية.
- ونتيجةً لذلك، ستستمر الشركة في ممارسة نشاطها التجاري خلال المرحلة التمهيدية، في حين قام وكيل الإعسار بدعم الشركة في صياغة خطة إعادة التنظيم التي سيتم اقتراحها على الدائنين.

التحقيقات التي أجراها وكيل الإعسار

نظرة عامة

قام وكيل الإعسار بإجراء تحقيق أولي محدود في شؤون الشركة. وكان الغرض الرئيسي من هذا التحقيق هو فهم عمليات الاسترداد أو الإجراءات، إن وجدت، التي قد تكون متاحة في سيناريو تصفية.

تساعد هذه التحقيقات في نهاية المطاف وكيل الإعسار على تكوين رأي حول الخيارات المتاحة للدائنين.

وبناءً على المعلومات المتوفرة لدى وكيل الإعسار، يبقى الخيار الأفضل للدائنين هو الحل من خلال الموافقة على خطة إعادة تنظيم.

التحقيقات التي تم إجراؤها

شملت إجراءات التحقيق التي أجراها وكيل الإعسار حتى تاريخه على سبيل المثال لا الحصر:

- مراجعة تحليل معاملات الشركة في فترة السنتين التي سبقت إشهار الإعسار
- مراجعة الحسابات المصرفية قبل الإعسار والمعاملات الواردة فيها
- مراجعة الدفاتر والسجلات لتحديد معاملات الأطراف ذات العلاقة وتقييم أي معاملات تم تحديدها
- تحليل الذمم الدائنة
- تحليل الذمم المدينة وأي ديون معدومة محتملة
- إجراء مناقشات مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة الأوسع بشأن الشركة
- فهم أي استفسارات محددة أثارها الدائنون

الدفاتر والسجلات

يجب على المدين أن يتأكد من أن السجلات المحاسبية المحفوظة للشركة تعكس معاملات الشركة بشكل صحيح. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون البيانات المالية متوافقة مع المعايير والمبادئ المحاسبية ذات الصلة وأن تكون جاهزة ومدققة بشكل سليم (عند الاقتضاء).

واستنادًا إلى المعلومات المتوفرة لدى وكيل الإعسار، يبدو أن دفاتر الشركة وسجلاتها قد تم الاحتفاظ بها على نحوٍ ملائم.

هـ) قائمة بأصول وحقوق المدينين، تتضمن التقييمات

تضمنت الأصول الرئيسية للشركة عند تعيين وكيل الإعسار ما يلي:

- الملكية الفكرية (في الغالب الماركة والعلامات التجارية)
- معدات المطبخ في جميع المواقع
- الأثاث والتجهيزات
- المركبات
- المخزون
- الذمم المدينة

تحدد قائمة الجرد أدناه أصول وحقوق الشركة، إلى جانب قيمتها التقديرية:

قائمة الجرد- الأصول والحقوق الأصل/الحق	الوصف	القيمة التقديرية (دينار أردني)	الموقع
معدات مطابخ	أفران، مواقد، ثلاجات، مجمدات، غسالات صحون	250،00000	
أثاث	طاولات، مقاعد، كبائن، مقاعد بار	150،000.00	
تجهيزات وتركيبات	إضاءة، أرفف، مناضد	100،000.00	
مخزون	أغذية، مشروبات، سلع	60،000.00	
مركبات	شاحنات توصيل	50،000.00	
معدات مكتبية	أجهزة حاسوب، طابعات، اجهزة هاتف أرضي	20،000.00	
أنظمة نقاط البيع	ماكينات تسجيل مدفوعات نقدية، أجهزة قراءة بطاقات، برامج	30،000.00	
الملكية الفكرية	اسم الماركة، العلامات التجارية، وصفات الطعام، الشهرة التجارية	300،000.00	
تراخيص وتصاريح	تصاريح وتراخيص تداول المواد الغذائية	10،000.00	
الصندوق	النقد في البنك	-	
الذمم المدينة	أموال مستحقة على العملاء	5،000.00	
وثائق التأمين	تغطية تأمين المسؤولية والمخاطر المتعلقة بالعاملين	15،000.00	
اتفاقيات إيجار	الحق في إشغال واستخدام المباني المستأجرة	100،000.00	
عقود موردين	اتفاقيات مع موردين لتوريد السلع والخدمات	20،000.00	
عقود توظيف	اتفاقيات مع موظفين تتعلق ببنود توظيفهم	10،000.00	

ملاحظات: بالنسبة للأماكن التي توجد فيها الأصول، تنتشر جميع الأصول والحقوق في ثماني أماكن تم تحديدها من قبل. تُستخدم القيم الدفترية لتقييم القيم التقديرية بينما لم تتوفر تقييمات أخرى لتحديد القيمة السوقية العادلة.

و) قائمة الدائنين

الدائنون بديون مضمونة

يحتفظ البنك أ بضمان من الدرجة الأولى على أصول الشركة، وكان البنك مستحقًا لمبلغ 1.817 مليون دينار أردني مرتبط بتسهيلات الشركة.

بالإضافة إلى ذلك، قدم البنك ضمانات على الأصول المنقولة بقيمة 831 ألف دينار أردني.

الدائنون بديون ممتازة

كان هناك ما مجموعه 75 موظفًا بلغت أجورهم المستحقة 131 ألف دينار أردني. وقد سددت ذمة الإعسار للموظفين أي أجور مستحقة بعد بدء إجراءات الإعسار.

الدائنون التجاريون

تشير دفاتر الشركة وسجلاتها إلى أن هناك 120 دائنًا يستحقون حوالي 326 ألف دينار أردني.

وقد تم تقديم العديد من مطالبات الدائنين حتى الآن. وسيتعين على المحكمة الفصل رسميًا في هذه المطالبات قبل دفع أية توزيعات.

ملخص بيانات الدائن	24 نوفمبر 2022
دائنون بديون مضمونة	**ألف دينار أردني**
البنك أ	1،817
مجموع الدائنين بديون مضمونة	**1،817**
دائنون بديون ممتازة	
مستحقات ممتازة للموظفين	131
مجموع الدائنين بديون ممتازة	**131**
دائنون بديون غير مضمونة	
دائنون تجاريون	321
مجموع الدائنين بديون غير مضمونة	**321**
مجموع الدائنين	**2,269**

قائمة الدائنين الكاملة

اسم الدائن	إجمالي الديون (دينار أردني)	الفئة المقترحة	دائن إعسار نعم/لا
ذمم دائنة			
	222،682.94	دائن بديون مضمونة	لا
	362.77	دائن بديون مضمونة	لا
	5،387.75	دائن بديون مضمونة	لا
	19،480.23	دائن بديون مضمونة	لا
	1،525.37	دائن بديون ممتازة	لا
	11،664.86	دائن بديون ممتازة	نعم
	33،089.42	دائن بديون ممتازة	لا
	2،546.00	دائن بديون ممتازة	لا
	29,211.37	دائن بديون غير مضمونة	نعم
	2,196.80	دائن بديون غير مضمونة	نعم
	10,648.43	دائن بديون غير مضمونة	لا
	13,375.47	دائن بديون غير مضمونة	لا
	4,251.35	دائن بديون غير مضمونة	نعم
	36,134.70	دائن بديون غير مضمونة	نعم
	8,806.26	دائن بديون غير مضمونة	لا
	690.00	دائن بديون غير مضمونة	لا
	3,352.88	دائن بديون غير مضمونة	لا
	6,174.59	دائن بديون غير مضمونة	لا
	920.00	دائن بديون غير مضمونة	لا
	13,003.89	دائن بديون غير مضمونة	نعم
	255.87	دائن بديون غير مضمونة	نعم
	1,008.46	دائن بديون غير مضمونة	نعم
	108,275.31	دائن بديون غير مضمونة	نعم
	111,286.10	دائن بديون غير مضمونة	نعم
	114.88	دائن بديون غير مضمونة	نعم
	5,696.93	دائن بديون غير مضمونة	نعم
	3,481.10	دائن بديون غير مضمونة	لا
	2,012.50	دائن بديون غير مضمونة	لا
	1,016.75	دائن بديون غير مضمونة	لا
	1,520.86	دائن بديون غير مضمونة	نعم
	2,850.61	دائن بديون غير مضمونة	لا
	690.00	دائن أدنى في مرتبة الأولوية	لا
	2,722.05	دائن أدنى في مرتبة الأولوية	لا
إجمالي الذمم الدائنة	**666,436.50**		

ز) كشف الدعاوى المقامة من المدين أو ضده

الدعاوى قيد النظر المقامة ضد المدين

بيان الدعوى الطرف	طبيعة المطالبة	مبلغ المطالبة
مجموعة عمان المالية	تخلف عن سداد قرض	75,000 دينار
Nabatean Logistics	إخلال بالعقد	150,000 دينار
JLK Services	عدم سداد قيمة الخدمات المقدمة	30,000 دينار

ليس هناك دعاوى قضائية مقامة من المدين لم يُفصَل فيها بعد.

الملحق رقم 1 – قائمة طلب المعلومات

	طلب المعلومات	استلام
1 – العمليات التجارية التاريخية والميزانية العمومية		
1 - 1	حسابات الإدارة الشهرية (الميزانية العمومية والأرباح والخسائر والتدفق النقدي) للسنتين الماليتين الأخيرتين والسنة الحالية. يرجى إعدادها على أساس شهري على مراحل لكل سنة مالية.	
2 - 1	نسخة من أوراق تسوية الميزانية العمومية التي تدعم جميع بنود الميزانية العمومية الرئيسية في نهاية آخر شهر منتهي.	
3 - 1	الحسابات السنوية (بما في ذلك الإيضاحات المتممة للحسابات) لكل سنة من السنتين الماضيتين.	
4 - 1	تفاصيل أي فروق في التسوية بين حسابات الإدارة والبيانات المالية القانونية لكل سنة من السنتين الماضيتين.	
5 - 1	نسخ من أحدث تقارير المدينين في نهاية السنة ونهاية الشهر وتعليقات على المبالغ المتنازع عليها والمبالغ التي تزيد عن 60 يومًا.	
6 - 1	نُسخ من أحدث تقارير الدائنين في نهاية السنة ونهاية الشهر وتعليقات على المبالغ المتنازع عليها والمبالغ التي تزيد عن 60 يومًا.	
7 - 1	نسخة من أحدث جدول للأصول الثابتة في نهاية السنة ونهاية الشهر.	
2 – الإيرادات		
1 - 2	تحليل الإيرادات حسب العميل والمنتج والموقع للسنتين السابقتين والسنة الحالية حتى تاريخه.	
3 – الأصول الثابتة وتقييم قيمة المخزون		
1 - 3	تفاصيل أي عمليات إعادة تقييم حديثة للأصول، بما في ذلك نسخة من أي تقارير تقييم من طرف ثالث.	
4 – الميزانيات والتنبؤات		
1 - 4	ملفات Excel للميزانية الحالية ولأحدث ميزانية عمومية وأرباح وخسائر وتدفقات نقدية متوقعة، بما في ذلك جداول الافتراضات ذات العلاقة وعمليات العمل في شكل Excel.	
2 - 4	يُرجى تقديم نسخة من أحدث توقعات التدفقات النقدية اليومية/الأسبوعية.	
5 – الضرائب		
1 - 5	نسخة من أحدث البيانات الضريبية.	
6 – اتفاقيات التمويل		
1 - 6	نسخ من جميع اتفاقيات الإيجار والتمويل الرئيسية.	
2 - 6	نسخ من جميع عقود إيجار العقارات.	

	طلب المعلومات	استلام
7 - **تسهيلات الديون**		
7 - 1	نسخ من جميع خطابات التسهيلات الحالية ووثائق الضمان وغيرها من الترتيبات المصرفية ذات الصلة.	
7 - 2	قائمة المعاملات المصرفية للأشهر الستة السابقة.	
8 - **الإدارة/العاملين**		
8 - 1	نسخة من مخطط الهيكل التنظيمي الحالي والمعلومات الشخصية لموظفي الإدارة العليا.	
8 - 2	جدول الموظفين والإدارة حسب القسم، بما في ذلك الراتب والمزايا ومستحقات الإجازات ومدة الخدمة.	
8 - 3	نُسخ من عقود العمل القياسية.	
9 - **نظم الإدارة والحوكمة**		
9 - 1	نسخة من مخطط الهيكل التنظيمي الحالي والمعلومات الشخصية لموظفي الإدارة العليا.	
9 - 2	جدول الموظفين والإدارة حسب القسم، بما في ذلك الراتب والمزايا ومستحقات الإجازات ومدة الخدمة.	
10 ـ خطة العمل /الخطة الاستراتيجية		
10 - 1	تفاصيل خطة العمل.	
10 - 2	أي وثائق أو تحليلات حول مبادرات إعادة الهيكلة المنفذة.	
11 ـ بنود أخرى		
11 - 1	تفاصيل أي نزاعات حالية أو وشيكة أو إجراءات قانونية مع العملاء أو الموردين أو الموظفين أو أي طرف آخر.	
11 - 2	نسخ من أحدث تقارير تقييم المنشآت والمعدات والأراضي.	
11 - 3	تفاصيل أي مطالبات طارئة لصالح/ضد أي من الكيانات.	
11 - 4	تفاصيل أي تراخيص أو موافقات موارد مطلوبة لتسيير النشاط.	
11 - 5	إجراءات الصحة والسلامة بما في ذلك نسخة من سجل الحوادث.	

الملحق رقم 2 – قائمة الجرد

وصف الأصل	الموقع	الضمان	القيمة المقدَّرة	ملاحظات

الملحق رقم 3 – قائمة الدائنين

ملخص الدائنين				
وصف الدائن	فئة الدائن	سجلات ودفاتر الشركة	مطالبة تم التحقق من صحتها	ملاحظات

Sweden
Sverige

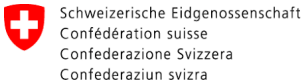
Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Foreign, Commonwealth
& Development Office

الصندوق الائتماني متعدد
المانحين للنمو في الأردن
JORDAN GROWTH MULTI DONOR TRUST FUND
وحدة دعم تنفيذ
الإصلاحات الاقتصادية
REFORM SECRETARIAT

UK International
Development
Partnership | Progress | Prosperity

Norwegian Embassy
Amman

Kingdom of the Netherlands

In partnership with
Canada

التعاون
الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT